الصباح AL-SABAH

الطريجي لوزير الإعلام: متى اكتُشفت سرقة الآثار من متحف الكويت الوطني؟

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالين إلى كل من وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى وزير الصحة

بعد استغلال مستوصف الرميثية كمركز ومحجر لعلاج المصابين بمرض كوفيد 19، وبعد انخفاض معدلات الإصابة بالمرض وعودة الحياة إلى وضعها الطبيعي.

وحيث إن منطقة الرميثية من المناطق ذات الكثافة العالية بالسكان، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– متى يُعاد فتح مستوصف الرميثية الواقع في قطعة 3 والذي يخدم سكان (12) قطعة سكنية؟

سؤال إلى وزير الإعلام

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – متى اكتشفت سرقة الآثار من متحف الكويت الوطني؟

عبدالله الطريجي

2 – هل أبلغت وزارة الداخلية مباشرة بحادثة سرقة الآثار؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من البلاغ ورقم القضية وصورة ضوئية من المستندات المرفقة بالبلاغ.

3 – هل فُرّغت محتويات الكاميرات الموجودة في المبنى؟

4 – هل رُفعت الآثار والبصمات من موقع الحادث من الأدلة الجنائية؟

5 – هل أوقف بعض الموظفين بعد اكتشاف سرقة الآثار؟

6 – هل عُممت صور الآثار المسروقة بواسطة إدارة الانتربول في وزارة الداخلية على الانتربول الدولي؟

7 – ما القيمة السوقية للآثار المسروقة؟

8 – هل هناك أسماء مشتبه بها في حادثة سرقة الآثار؟

9 – هل شكلت لجنة تحقيق في حادث اختفاء الآثار؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكشف بأسماء لجنة التحقيق وما توصلت إليه اللجنة من نتائج حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

صالح المطيري لوزير التجارة: هل قُدم طلب تجديد لمدير «القوى العاملة» لفترة ثانية بعدما بلغت خدمته 38 عاما؟

وجه النائب د. صالح المطيري سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان.

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل قُدم طلب تجديد لمدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة لفترة ثانية بعدما بلغت خدمته 38 عاما؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل يتوافق ذلك مع مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص التي نص عليها الدستور في المواد «7» و «8» و «29»؟ إذا كانت الإجابة النفي، فيرجى تزويدي بكتاب عدم التجديد.

2 – مذكرات الإضافة لإدارة تقدير الاحتياج الموقعة من مدير عام الهيئة من عام 2014 إلى عام 2020 مع بيان أسباب ومبررات الإضافة وعدم الإضافة للشركات والمؤسسات.

3 – كشف بأسماء الشركات والمؤسسات والمزارع والمصانع لجميع موظفي ومسؤولي الهيئة وأقاربهم من الدرجتين الأولى والثانية.

صالح المطيري

4 – كشف بعدد الشركات التي رُفع الإيقاف عنها في جميع رموز إدارة تفتيش العمل الموقعة من مدير عام الهيئة من عام 2014 إلى عام 2020 مع ذكر سبب الإيقاف وسبب رفع الإيقاف.

الحجرف للجابر: ما سبب امتناع «الدفاع» عن ترقية ضباط الدفعة رقم «36» إلى «مقدم»؟

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ونص السؤالان على ما يلي:

السؤال الأول

تخرج ضباط الدفعة رقم «36» من كلية علي الصباح العسكرية في تاريخ 2009/3/18، وحصلوا على الترقية المستحقة عند التخرج «ملازم» وحصلوا بعد ذلك على ترقيتهم المستحقة التالية «ملازم أول بتاريخ 2011/6/20» و «نقيب بتاريخ 2014/7/23» و «رائد بتاريخ 2018/1/7» وبعد مرور 3 أعوام أصبح لزاما على وزارة الدفاع منحهم الترقية المستحقة التي تليها «مقدم» في تاريخ 2021/1/7 تنفيذا لصحيح القانون وتماشيا مع اللوائح واجبة الاتباع، ولكن وبشكل مفاجئ وغير مبرر، امتنعت الوزارة حتى ساعته عن ترقيتهم إلى رتبة «مقدم» لسبب غير معلوم، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما سبب امتناع وزارة الدفاع عن ترقية ضباط الدفعة رقم «36» إلى رتبة «مقدم»؟

2 – فيما لو كانت هناك إجراءات ممهدة لترقية ضباط الدفعة المذكورة، يرجى تزويدي بآخر تلك الإجراءات وبيان الموعد الثابت والمحدد لمنحهم الترقية المستحقة «مقدم».

السؤال الثاني

تخرج ضباط الدفعة رقم «43» من كلية علي الصباح العسكرية في تاريخ 2016/3/7، وحصلوا على الترقية المستحقة عند التخرج «ملازم» وحصلوا بعد ذلك على ترقيتهم المستحقة التالية «ملازم أول» بتاريخ 2018/4/25» وبعد مرور 3 أعوام أصبح لزاما على وزارة الدفاع منحهم الترقية المستحقة التي تليها «نقيب» في تاريخ 2021/4/25 تنفيذا لصحيح القانون وتماشيا مع اللوائح واجبة الاتباع، ولكن وبشكل مفاجئ وغير مبرر، امتنعت الوزارة حتى ساعته عن ترقيتهم إلى رتبة «نقيب» لسبب غير معلوم، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما سبب امتناع وزارة الدفاع عن ترقية ضباط الدفعة رقم «43» إلى رتبة «نقيب»؟

2 – فيما لو كانت هناك إجراءات ممهدة لترقية ضباط الدفعة المذكورة، يرجى تزويدي بآخر تلك الإجراءات وبيان الموعد الثابت والمحدد لمنحهم الترقية المستحقة «نقيب».

خالد العنزي للمضف: هل حصل مدير الشوون القانونية في «التطبيقي» على شهادة الماجستير بالانتظام الكامل أم أثناء العمل؟

وجه النائب د. خالد العنزي سؤالا إلى وزير التربية د. علي المضف.

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – السيرة الذاتية الأكاديمية لمدير الشؤون القانونية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وتاريخ التخرج وسنوات الخبرة العملية.

2 – صورة ضوئية من الشهادات الدراسية «الجامعية – الماجستير – الدكتوراه».

3 – الأبحاث العلمية المقدمة من مدير الشؤون القانونية في الهيئة.

4 – المسمى الأكاديمي وأقدميته كعضو هيئة تدريس من بين أعضاء هيئة التدريس في الهيئة.

5 – هل حصل مدير الشوون القانونية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب على شهادة الماجستير بالانتظام الكامل أم أثناء العمل؟ ومن أي جامعة حصل عليها؟ وما تاريخ بداية الدراسة وتاريخ التخرج؟

6 – هل حصل المذكور على شهادة الدكتوراه من جمهورية مصر العربية بالانتظام الكامل طوال سنوات الدراسة أم أثناء العمل أم حصل على بعثة دراسية في آخر سنة من سنوات الدراسة فقط؟ وما تاريخ بداية الدراسة وتاريخ التخرج؟ وهل يصح معادلة الشهادة من دون الانتظام الكامل بالدراسة؟

7 – من شروط تعيين عضو هيئة التدريس حسب إعلان الهيئة أن تكون جميع سنوات الدراسة بالانتظام الكامل، فكيف نُقلت خدمات مدير الشؤون القانونية من الكادر العام إلى كادر أعضاء هيئة التدريس؟

8 – ما مدى صحة تعيين المذكور مستشارا قانونيا في وزارة التربية بالإضافة إلى وظيفته كعضو هيئة تدريس وكذلك وظيفته كمدير للشؤون القانونية في الهيئة في الوقت ذاته؟

9 – ما مدى صحة ترشيح المذكور لمنصب الوكيل المساعد للشؤون القانونية في وزارة التربية؟

تتمات

الغانم: سنرفع

التمييز المستشار أحمد العجيل.

وبهذا الشأن قال رئيس مجلس الأمة الغانم إن اللجنة المكلفة من قبل سمو أمير البلاد، والتي تضم رؤساء السلطات الثلاث والمعنية باقتراح ضوابط وشروط العفو باشرت عملها أمس، مشيرا الى أنها تسعى لرفع أول تقرير لسموه خلال أسبوعين من بداية دور الانعقاد.

أضاف الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس: «بمقتضى التكليف الأميري لرؤساء السلطات الثلاث باقتراح الضوابط والشروط، للعفو عن بعض أبناء الكويت المحكومين في قضايا عدة خلال فترات ماضية تمهيدا لاستصدار مرسوم العفو، فقد باشرنا عملنا بعقد أول اجتماع صباح أمس لبحث موضوع التكليف».

وذكر أن الاجتماع عقد بحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، ورئيس السلطة القضائية رئيس المجلس الأعلى للقضاء أحمد العجيل.

وقال الغانم»: تم وضع خطة عمل للانتهاء من تنفيذ التكليف السامي بأسرع وقت ممكن، وتسعى اللجنة إلى رفع أول تقرير لها لسمو الأمير، خلال أسبوعين من تاريخ بدء دور الانعقاد القادم، وكلي أمل وتفاؤل بأنه لن يكون إلا الخير إن شاء الله».

وختم الغانم قائلا:» كلي أمل وتفاؤل بأنه لن يكون إلا الخير إن شاء الله «

من جهته توجه النائب الدكتور عبيد الوسمي بالشكر لسمو أمير البلاد، وسمو ولي العهد، والشعب الكويتي.

وقال الوسمي على حسابه في «تويتر» :«شكرا سمو الأمير.. شكرا سمو ولي العهد.. شكرا شعب الكويت الطيب»... «ابتسم أنت في الكويت».

الحقوق المدنية

لفئة غير محددي الجنسية.

وأوضح أن القانون يعرف الشخص غير محدد الجنسية بأنه الذي لا يحمل جنسية أي دولة أخرى، ويوجد في دولة الكويت كفرد أو ضمن أفراد الأسرة ، ولا تعترف بمواطنته أي دولة من الدول بموجب قوانينها.

أضاف إن القانون يتضمن أن تقوم الهيئة العامة للمعلومات المدنية بحصر المعنيين بالقانون والمسجلين لديها ولدى اللجنة العليا للجنسية، ومكتب الشهيد والجهاز المركزي لشؤون المقيمين بصورة غير قانونية، وتسجيل من لم يتم تسجيلهم بناء على ما يحملونه من مستندات ووثائق إثباتية .

وبين الخليفة أن القانون ينص على منح بطاقة مدنية يحصل بموجبها الفرد على جميع الحقوق المدنية والاجتماعية من علاج مجاني وتعليم في جميع مراحل الدراسة، واستخراج شهادات الميلاد والوفاة ورخص القيادة والجوازات المؤقتة.

وذكر إن القانون يسمح باللجوء لجميع المحاكم المختصة وتحرير وتوثيق الوكالات وعقود الزواج وحصر الإرث وجميع ما يختص بالأحوال الشخصية.

إلى ذلك، قال الخليفة إن اللجنة وافقت أيضا على اقتراحين برغبة تقدم بهما فيما يخص مساواة الأئمة والمؤذنين من فئة غير محددي الجنسية بأبناء مجلس التعاون من حيث الرواتب والمكافآت ونهاية الخدمة.

أضاف إن الاقتراح الآخر يقضي بمساواة المهندسين والفنيين من غير محددي الجنسية في جميع وزارات ومؤسسات الدولة بالخليجيين في الرواتب والمكافآت ونهاية الخدمة.

العارضي: سحب

سأسحب استجوابي لرئيس الوزراء دعماً لإقرار العفو وهو الغاية والمراد من تقديمه مع التمسك في حق المساءلة، وعموما لا تحصين ولا تنازلات».

الشاهين يطالب

والإدمان جعل الجهود الحكومية والشعبية مبعثرة، مشيرا إلى تقديمه اقتراحا برغبة في هذا الصدد بإعادة تشكيل وتفعيل دور اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات.

أضاف إن تعاطي المخدرات ظاهرة تشكل خطرا على الوطن والمواطن، وتضر بالشباب الذين تحتاج إليهم الدولة لدورهم الكبير المنشود في تطورها وتقدمها.

وأوضح أن عصابات المخدرات استغلت جائحة «كورونا» في نشر التعاطي والإدمان، خصوصا بين فئة الشباب، ونتج عن ذلك انتشار جرائم العنف في الآونة الأخيرة.

وأكد أن المخدرات تسبب أضرارا صحية وعقلية وسلوكية خطيرة جدا، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، إلى جانب المشاكل الصحية والأخلاقية.

وأشار إلى أن هناك استهدافا ممنهجا لدول الخليج في تهريب ونشر المخدرات بين شعوبها، وقد أخذت وسائل التهريب صورا وأشكالا عدة.

ولفت إلى أن حجم تجارة المخدرات حول العالم بلغ 400 مليار دولار، والوفيات السنوية بلغت 200 ألف حالة وفا، وعدد المتعاطين حول العالم فاق 275 مليون متعاط.

وبين أن المخدرات مسؤولة عن 65 في المئة من الجرائم في الكويت، مؤكدا ضرورة إعداد برنامج وطني متكامل للتصدي لتلك الآفة المجتمعية الخطيرة.

أردوغان يأمر

محاولة للتغطية على المشاكل الاقتصادية التي تواجهها تركيا.

ومع عدم وجود أي مؤشر على حدوث عمليات طرد، اتهم زعيم المعارضة، كمال كليجدار أوغلو، أردوغان بدفع البلاد إلى حافة الهاوية في تصميمه على إلغاء أسعار الفائدة.

وقال كبير مستشاري الرئيس أردوغان إن الأمر سيتطلب تصميما وحسن نية من عشرة من حلفاء تركيا لتجنب طرد سفرائهم.

أضاف إيلنور جيفيك، خلال مقابلة مع «بي بي سي»، أن الرئيس أردوغان شعر بأن تركيا تعرضت للإهانة، بسبب مطالبة السفراء بالإفراج عن رجل الأعمال عثمان كافالا امتثالا لأمر قضائي.

وقال إن مثل هذا التدخل من دول حلف شمال الأطلسي لم يسبق له مثيل.

وسجن كافالا أواخر عام 2017، بتهمة تمويل الاحتجاجات التي وقعت في عام 2013 والمشاركة في محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا عام 2016، رغم أنه لم تتم إدانته.

ويؤدي إعلان الشخص غير مرغوب فيه إلى نزع الصفة الدبلوماسية عنه، وغالبا ما يؤدي إلى طرد المبعوثين أو سحب الاعتراف بهم.

وقبل أيام صدر بيان مشترك بشأن كافالا عن سفارات الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وفنلندا والدنمارك وألمانيا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والسويد.

وأعطى مجلس أوروبا، الجهة الرئيسية التي تراقب حقوق الإنسان في أوروبا، إنذارًا أخيرًا لتركيا للاستجابة لحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالإفراج عن كافالا بانتظار محاكمته.

وقال أردوغان أمام حشد من الناس في مدينة «إسكي شهير» يوم السبت إن السفراء «لا يجرؤون على القدوم إلى وزارة الخارجية التركية وإعطاء الأوامر».

أضاف أن الدبلوماسيين يتعرضون للطرد بسبب ما اعتبره طلبًا وقحا للإفراج عن عثمان كافالا.

وقال: «أعطيت الأمر اللازم لوزير خارجيتنا، وقلت ما يجب عمله. يجب إعلان هؤلاء السفراء العشرة أشخاصًا غير مرغوب فيهم في الحال».

ومع ذلك، فإن ما سيحدث الآن لا يزال غير واضح. إذ لم تنفذ وزارة الخارجية تعليمات الرئيس بعد ، الأمر الذي من شأنه أن يفتح أعمق صدع مع الغرب خلال السنوات الـ 19 التي قضاها أردوغان في السلطة.

لكن مصدرا دبلوماسيا قال إن قرارا بشأن المبعوثين يمكن أن يتخذ في اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين، وإن وقف التصعيد محتمل نظرا للمخاوف بشأن التداعيات الدبلوماسية المحتملة.

وذكرت وسائل إعلام تركية أن أردوغان قال إن «على المبعوثين إما فهم تركيا أو المغادرة».

ولم يكن هناك رد يذكر من السفراء حتى الآن، ولم يرد أي إخطار رسمي من السلطات التركية. لكن وزارة الخارجية النرويجية قالت لوكالة رويترز إن مبعوثها «لم يفعل أي شيء يستدعي الطرد».

واستدعت وزارة الخارجية التركية السفراء يوم الثلاثاء الماضي، بسبب ما وصفته بأنه بيان «غير مسؤول» يدعو إلى تحقيق العدالة وتسوية سريعة لقضية كافالا.

وكانت سفارات تلك الدول قد أصدرت الاثنين الماضي بيانا يدعو إلى حل عادل وسريع لقضية كافالا، بعد أربع سنوات من احتجازه، في قضية اعتبرها البيان المذكور «تلقي ظلالا من الشك على احترام الديمقراطية وحكم القانون والشفافية في نظام القضاء التركي».

ودعا البيان أنقرة إلى «الإفراج العاجل عنه».

وبُرئ كافالا العام الماضي من تهم تتعلق بالاحتجاجات التي عمت أرجاء البلاد في عام 2013، لكن أعيد اعتقاله على الفور.

وألغي حكم البراءة وأضيفت تهم جديدة، تتعلق بمحاولة الانقلاب العسكري ضد حكومة أردوغان في عام 2016.

وينفي كافالا ارتكاب أي مخالفات، ويقول منتقدو حكومة أردوغان إن قضيته مثال على حملة واسعة النطاق ضد المعارضة.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، دافع أردوغان عن النظام القضائي التركي، قائلا «لقد أخبرت وزير خارجيتنا: لا يمكننا أن نمتلك رفاهية استضافة هؤلاء الأشخاص في بلدنا. هل لكم أن تعطوا تركيا مثل هذا الدرس؟ من تظنون أنفسكم؟».

تتزامن بوادر الأزمة الدبلوماسية الحالية مع مخاوف المستثمرين من انخفاض سعر الليرة التركية إلى مستوى قياسي بعد أن خفض البنك المركزي، تحت ضغط من أردوغان لتحفيز الاقتصاد، أسعار الفائدة بشكل غير متوقع بمقدار 200 نقطة الأسبوع الماضي

وتراجعت الليرة التركية إلى مستويات قياسية هذا الشهر، حيث تم تداولها عند قرابة عشرة ليرات للدولار الواحد.

وقال كمال كيليجدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض، إن أردوغان «يجر البلاد بسرعة إلى الهاوية».

أضاف على «تويتر» : «سبب هذه التحركات ليس حماية المصالح الوطنية ولكن خلق أسباب مصطنعة لتدمير الاقتصاد».

السيسي: نتطلع

الجلسة الافتتاحية للدورة الرابعة لأسبوع القاهرة للمياه، إن «مصر هي أكثر دول العالم جفافا بأقل معدل لهطول الأمطار بين سائر الدول، مما يؤدي إلى الاعتماد بشكل شبه حصري على مياه نهر النيل».

وبين أن نصيب الفرد من المياه في مصر لا يتجاوز 560 مترا مكعبا سنويا، في الوقت الذي عرفت الأمم المتحدة الفقر المائي على أنه 1000 متر مكعب من المياه للفرد في السنة.

وأشار في هذا الصدد الى أن مصر وضعت خطة استراتيجية متكاملة لإدارة وتنمية الموارد المائية حتى عام 2037، بتكلفة تقديرية تقارب 50 مليار دولار وذلك لمواجهة التحديات الجمة والمركبة في هذا المجال.

وأوضح السيسي أن أزمة المياه من أبرز التحديات الدولية الملحة بسبب تنامي عدد سكان العالم مع ثبات مصادر المياه العذبة، إضافة إلى التدهور البيئي وتغير المناخ بجانب إنشاء المشروعات المائية غير المدروسة «بدون مراعاة لأهمية الحفاظ على سلامة واستدامة الموارد المائية الدولية».

وأكد أن «كل تلك العوامل تسهم في تفاقم الأزمة وتؤثر على قدرة الدول في الوفاء باحتياجات شعوبها من المياه، ما يجعل إدارة الموارد المائية تحد يمس أمن وسلامة الدول والشعوب وقد يكون من شأنه التأثير على استقرار أقاليم بأسرها».

وشدد السيسي على «أهمية إعلاء مبادئ التعاون والتضامن الدولي، بما من شأنه تمكين شعوبنا من مواجهة التحديات العالمية الحالية اتصالا بموضوعات المياه حتى ننجح في مواجهتها».

بدوره قال وزير الموارد المائية والري المصري الدكتور محمد عبدالعاطي، في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، ان بلاده «تحرص دائما على تعزيز التعاون مع جميع الدول على المستويين الإقليمي والدولي وتعطي أولوية خاصة للتعاون مع دول حوض النيل وافريقيا والمنطقة العربية».

أضاف ان «مصر تعاني عجزا مائيا يبلغ 90 في المائة من مواردها المتجددة، وتعيد استخدام 35 في المائة من تلك الموارد لسد الفجوة المائية»، مبينا أن بلاده نفذت العديد من المشروعات القومية الكبرى في هذا الصدد.

وشدد الوزير المصري على أهمية تضافر جهود العالم للتعامل مع التحديات المتعلقة بالموارد الأكثر ندرة، والأكثر أهمية على الاطلاق وهي المياه.

ويشارك في أسبوع القاهرة للمياه والذي يعقد تحت رعاية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، عدد من الوزراء وكبار المسؤولين في مجال المياه والقطاعات ذات الصلة، من مختلف دول العالم، بالإضافة إلى العلماء والخبراء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وعدد من الشخصيات الدولية.

الصدر: لن نسمح

ففي تغريدة على حسابه على تويتر، أكد الصدر أمس، أنه سيتم فتح حوار عالي المستوى مع ما وصفها بدول الجوار «ذات التدخل الواضح في الشأن العراقي السياسي والأمني وغيره»، لمنع التدخلات مطلقا.

واعتبر الصدر، الذي حصل تياره على أكبر عدد مقاعد في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وفقا للنتائج الأولية، «أنه في حال استجابت تلك الدول التي لم يسمها» فإنه سيرحب بالأمر، أما في حال استمرت بالتدخل، فعندها سيلجأ إلى الطرق الدبلوماسية والدولية المعروفة لمنع ذلك».

و لوح بإمكانية تقليص المعاملات الاقتصادية والتجارية مع تلك الجهات.

وحذر من أن أي فعل يعتبر مساسا بالسيادة العراقية «سيكون بابا لتقليص التمثيل الدبلوماسي أو غيره من الإجراءات الصارمة المعمول بها دوليا وإقليميا».

إلى ذلك، أكد أنه سيعمل على حماية الحدود والمنافذ والمطارات والتشديد في التعامل مع تلك الدول، ما يشير بوضوح إلى إيران.

وشدد الصدر على أن العراق لن يتدخل في شأن أي من الدول المجاورة ولن تكون أراضيه «منطلقا للإضرار بها، لاسيما تلك الدول التي تحترم سيادته الكاملة.

كما ختم مؤكدا عدم السماح بتدخل أي دولة في موضوع الانتخابات العراقية ونتائجها وما يترتب عليها من تحالفات وتشكيل للحكومة.

يشار إلى أن التيار الصدري بات يملك ورقة ضغط قوية في مسألة اختيار رئيس الوزراء، بعد المكاسب التي حققها في الانتخابات النيابية المبكرة التي جرت في العاشر من الشهر الجاري «أكتوبر 2021» ، لكن لا يزال عليه التوافق مع قوى سياسية أخرى لتشكيل الحكومة، بعد تحدي الكتلة